

# اللائحة التنفيذية لقانون تقي الأموال الانتهاج من إعدادها أوائل يوليو

تم تعديل لجنة من الخبراء على مستوى عالٍ في المجالات القانونية والاقتصادية، لاعداد اللائحة التنفيذية لقانون الشركات العاملة في مجال تقي الأموال لاستقرارها، وقد بدأت اللجنة في مباشرة مهامها، ومن المتوقع ان تنتهي من اعدادها خلال النصف الأول من يوليو القادم.

وكان مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال قد عقد اجتماعاً أسس برئاسة الدكتور محمد حسن نجح النور، رئيس لجنة التخطيط المصرفية لللائحة التنفيذية لقانون شركات تقي الأموال، وأهمية الإسراع في إنجازها وصورتها، للاستفادة من أحكامها بالنسبة للشركات العاملة في العمل.

وتم تشكيل «الأهرام» أن تستعدار محمد النور رئيس مجلس إدارة سينتوي رئاسة اللجنة، وأن تتناول اللائحة بمناقشة نظام الميزانيات، والقوائم المالية، والنظام الأساسي للشركة، ونظام توزيع الأرباح، من أهم الموضوعات التي ستعالجها اللائحة التنفيذية.. وقد استمر اجتماع مجلس إدارة الهيئة ٢ ساعات على أن يواصل اجتماعاته مساء السبت القادم لاستكمال المناقشات المتعلقة باللائحة.

ومن ناحية أخرى استعرض الدكتور محمد نجح النور الدراسة التي أعدها هيئة سوق المال، بالتعاون مع الأجهزة الرقابية، حول السياسات التي ظهرت من خلال ممارسة بعض الشركات في مجال تقي الأموال، ومن أهمها عدم وجود ضمانات كافية للمضاربين، ونظام التوزيعات الشهرية، وعدم توازن مراكز عالية لكثير من هذه الشركات، وذلك لوضع هذه الدراسة في الاعتبار عند مناقشة اللائحة التنفيذية للقانون الجديد.